

## بلاغ

- عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم الاثنين 3 يوليوز 2017 بالمقر المركزي بمدينة العرفان بالرباط اجتماعاً عادياً، وبجدول أعمال تضمن ثلاث نقاط تتمثل في:
1. المذكرة الأخيرة الصادرة عن كتابة الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي حول ما تزعمه معالجة للتدني الخطير لنسبة التأطير البيداغوجي في التعليم العالي العمومي؛
  2. المحاولات اليائسة والمكشوفة للاختراق الإداري للنقابة الوطنية للتعليم العالي؛
  3. المضايقات والتهديدات التي يتعرض لها مناضلو ومناضلات النقابة الوطنية للتعليم العالي جراء فضحهم لسوء تدبير مؤسسات التعليم العالي في بعض المواقع الجامعية.

وقد تطرق المكتب الوطني بالدراسة والتمحيص للمذكرة 2-4588 التي أصدرتها كتابة الدولة والتي تتناقض شكلاً ومضموناً مع مبدأ العلاقة التشاركية مع الوزارة الوصية والتي عمل المكتب الوطني على ترسيخها منذ تحمله للمسؤولية، وأكدها اجتماع 18 ماي 2017 الذي جمعه مع السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بمعية السيد كاتب الدولة في التعليم العالي. ذلك التشارك الذي يقتضي التداول في كل القضايا التي تهم حال ومآل التعليم العالي والبحث العلمي.

تُعد إذن هذه المذكرة تعبيراً جلياً عن مقاربة ارتجالية لكتابة الدولة في التعليم العالي لا يمكن أن يكون الهدف منها معالجة تدني نسبة التأطير الذي يُعتبر أحد أكبر الأدواء التي يعاني منها التعليم العالي العمومي، كنتيجة حتمية لاختيارات السياسة الحكومية المؤطرة لقانون المالية، والتي لا تختلف عن الإصلاحات الجزئية والظرفية للحكومات السابقة، وما تضمنه من تقليص لعدد المناصب المالية للتعليم العالي. كما كان الاجتماع فرصة لمناقشة الأوضاع التي تعرفها الجامعة العمومية من خلال التضييق على العمل النقابي المناضل والتجاوزات الخطيرة التي تنهجها جهات بعينها في حق الأساتذة الباحثين المتشبثين باستقلالهم الفكري وبالمبادئ النبيلة للنقابة الوطنية للتعليم العالي.

كما وقف المكتب الوطني على وقائع مختلفة تؤكد المنحى الذي أوضحت عليه العلاقة بين الإدارة والمكاتب النقابية، في بعض المواقع، محلياً وجهوياً، انطلاقاً من محاولات يائسة تهدف للاختراق الإداري للنقابة الوطنية من أجل إفراغها من حمولتها النضالية والمواطنة والديمقراطية والتقدمية والحدائية التاريخية، تلك المحاولات التي

تعلن عن نفسها من خلال حملات إعلامية تستهدف أدياتهم النقابية وأجهزتها المسؤولة خدمة لهذا التوجه. كما تم التداول خلال ذات الاجتماع في المضايقات والتهديدات التي يتعرض لها السيدات والسادة الأساتذة سواء في مساهمهم المني أو في ترقياتهم، والخلل الذي يعرقل السير العادي لمجموعة من المؤسسات من خلال سوء التدبير وتداول بعض المسؤولين جهوياً ومحلياً على اختصاصات المجالس المنتخبة وعدم احترام قراراتها طبقاً للقوانين الجاري بها العمل مع غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة وفي خرق سافر للمقتضيات دستورية. وبعد نقاش مستفيض ومسؤول فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يعلن للرأي العام ما يلي:

- رفضه البات والمطلق للمذكرة رقم 2-4588 المؤرخة بـ 22 يونيو 2017 والقاضية بوضع الأساتذة التابعين لقطاع التربية الوطنية رهن إشارة الجامعة وهو الإجراء الذي يتنافى مع القانون الإطار شكلاً ومضموناً ويُغرق هيئة الأساتذة الباحثين في المزيد من الفتوية ويؤسس لصراعات مستقبلية. كما يزيد من بلقنة النظام الأساسي الذي تقدمت النقابة الوطنية للتعليم العالي بخصوصه بمقترحات عملية وجد متطورة للوزارة الوصية؛
- يؤكد أن مثل هذه القرارات ومجموعة من التصريحات الصادرة عن كتابة الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي تعيدنا إلى نقطة الصفر وتضرب في الصميم كل ما تم التداول فيه مع الوزارة الوصية بخصوص الملف المطلي والقانون الأساسي والقانون 01.00 وتنم عن نظرة ضيقة أنانية في تدبير التعليم العالي محملة بالمخاطر، وبعيدة عن المصلحة العليا للبلاد؛
- يعلن عن تصديه لكل الممارسات التي تريد تقويض التقدم الحاصل في ملف النظام الأساسي الذي اشتغلت في فحواه ومضامينه اللجنة المشتركة بين الوزارة والنقابة الوطنية للتعليم العالي لمدة سنتين ونيف؛
- يطلب من جميع الأساتذة الباحثين وخاصة رؤساء الشعب ومن المكاتب المحلية والجهوية التصدي لهذا الإجراء الذي يروم دق إسفين إضافي في منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي وذلك بخلق فئة جديدة ما تلبث أن تتشكل لها مطالب فتوية جديدة، فضلاً عما يشكله هذا الإجراء من مزيد إضعاف وإفقار للتعليم الثانوي، ناهيك عن الضرب الصارخ لمبدأ تكافؤ الفرص في التباري على منصب أستاذ باحث؛
- يطالب الوزارة الوصية بتوفير المناصب المالية الكافية لتغطية الخصاص المهول الذي تعرفه مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عوض در الرماد في الأعين لتغطية المشاكل الحقيقية والجوهرية؛
- يؤكد تشبته بالحل النهائي والمنصف للقضايا الواردة في الملف المطلي والخاصة برفع الاستثناء على حملة الدكتوراه الفرنسية واسترجاع سنوات الخدمة المدنية وملف الأساتذة المحاضرين والدرجة دال الخاصة بأساتذة التعليم العالي؛
- يدين استهداف المناضلات والمناضلين النقابيين والتضيق على العمل النقابي في بعض مؤسسات التعليم العالي، ويندد بكل قوة بتدخلات الإدارة كيفما كان نوعها في شؤون النقابة الوطنية للتعليم العالي والتي تريد من خلالها تقويض الدور الريادي الذي مارسه وتمارسه منذ ستة عقود، كما يستهجن الحملة التي تستهدف النقابة الوطنية للتعليم العالي ويرفض كل محاولة دنيئة لتشويه سمعتها والتشويش على

مبادئها الثابتة ومواقفها المدافعة عن عمومية التعليم العالي وعن المطالب المادية والمعنوية للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين؛

● يعبر عن تضامنه المطلق مع كل الأساتذة الباحثين وكل المناضلين والمناضلات في النقابة الوطنية للتعليم العالي الذين يتعرضون للمضايقات من طرف بعض المسؤولين الإداريين سواء في مسارهم المهني أو في ترقيةاتهم. وفي هذا الصدد يطالب الوزارة الوصية بإعادة النظر في العديد من القرارات التأديبية التي اتخذت بشكل جائر وفي غياب الضمانات القانونية وشروط "المساواة" العادلة، في حق العديد من الأساتذة الباحثين في مجموعة من المواقع الجامعية، خاصة في كليتي الحقوق بسطات وسلا؛ والتي وصلت في الأولى حد الفصل النهائي عن العمل في حق أستاذين؛

● يعلن عن تضامنه مع جميع الأساتذة الذين يتعرضون لمضايقات مادية ومعنوية ونفسية من طرف الإدارة سوى لكونهم يستنكرون شطط هذه الإدارة في استعمال السلطة وذلك في مجموعة من المواقع الجامعية في فاس والدار البيضاء والرباط وتطوان ومراكش وأسفي وأكادير؛

● يعلن عن مساندته للمكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا والذي يواجه سياسة الاستفراد بالقرار وتهميش الهياكل الذي تمارسه إدارة المؤسسة على جميع المستويات ويطلب الوزارة الوصية بالتدخل العاجل لتصحيح الوضعية التي ما فتئت تزيد احتقاناً يوماً بعد يوم وأضحى لها تأثير مباشر على التكوين الجيد للطلبة المهندسين؛

● يحيي عالياً المجهودات التي يقوم بها الكتاب المحليون والجهويون للنقابة الوطنية للتعليم العالي وممثلي النقابة في مجالس الجامعات وفي اللجن الثنائية المتساوية الأعضاء في كل المواقع الجامعية، والتي يتابع من خلالها هؤلاء المناضلين، بكل تجرد ونكران للذات، قضايا التعليم العالي والبحث العلمي بهدف تجويد بنياته وحكامته ومردوديته العلمية في زمن انعدام الثقة الذي أصبح قاعدة بين الجامعة العمومية والمرفق العمومي والمجتمع.

وفي الأخير يهيب المكتب الوطني بجميع الأساتذة الباحثين التعبئة من أجل الدفاع عن مهنة الأستاذ الباحث وعن سمو التعليم العالي العمومي ويدعو جميع مناضلي ومناضلات النقابة الوطنية للتعليم العالي إلى الالتفاف حول نقابتهم والتصدي إلى كل المؤامرات الظاهرة والمستبطنة التي تحاك ضد نقابتهم العتيدة العاملة والمواطنة.

## المكتب الوطني

